الغزالي، د. محمد. (١٩٩٥). العلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية. في: «بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات» تحرير د. فتحي ملكاوي ود. محمد أبورسل. عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص (٣٠٩- ٣٢٣)

العلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية

د. محمد الغزالي

مجمع البحوث الإسلامية/الجامعة الإسلامية العالمية/ إسلام أباد

دور الرؤية المعرفية في نشأة العلوم الإجتماعية

إن العصر الذي نعيش فيه يمتاز بغلبة تشكيلة حضارية، تمت نشأتها وتطورها في المحيط الغربي، وهي تستند إلى الأفكار التي تعتمد في غالبها على نتائج العلوم الاجتماعية. كما يمتاز عصرنا هذا بالتقدم الهائل في وسائل الإعلام، التي تمثل جناحاً قوياً للتشكيلة الحضارية الغربية وتستخدم على نطاق عالمي لترويج السنن الحضارية الغربية بين الأمم. فهذه القرية المصغرة معرضة طوعاً أو كرهاً إلى استلام رؤية كونية معينة، هي وليدة التفكير الناتج من رؤية معرفية علمانية، خالقة لمنهجية العلوم الاجتماعية، وناجمة منها في الوقت نفسه. وإلى جانب هذه التأثيرات الإعلامية، فإن المناهج التربوية المتبعة في عالمنا الإسلامي ما زالت مطبّعة بطابع هذا التفكير ومصوغة في أصنافه.

وتطورت هذه العلوم الاجتماعية في سياق التجربة التاريخية، التي مر بها المجتمع الغربي. ومن أهم مزايا هذه التجربة الصراع الطويل بين رجال الكنيسة

وأصحاب العلم والمعرفة. الذين حملوا لواء حرية العلم واستقلال الفكر في المحيط الاجتماعي الغربي، فكان تحرر الفكر الغربي من سلطات الكنيسة بنسبة تقوقع الكنيسة، وانهزامها أمام أئمة الفكر والمعرفة، الذين طغوا على الكنيسة وعلى كل ما دعت إليه. وهذا الكفاح ضد الكنيسة قام جنباً إلى جنب مع الكفاح ضد الإمبراطورية والطبقات الموالية لها، فكان نيل الإنسان الغربي لحقوقه وتطور الفكر السياسي الغربي ناتجاً من الكفاح ضد الأباطرة، كما كان تحرر الفكر والعلوم نابعاً من الكفاح ضد الكنيسة. فكانت المكاسب التي حققها المشروع العلمي الغربي في دراسة الطبيعة والكون، وفي اكتشاف القوانين العلمية التي تخضع لها مظاهر البيئة والطبيعة، ثمرة هذا الصراع التاريخي التي اعتز بها الغربيون أيما اعتزاز؛ لأنها كانت تمهيداً للنهضة الأوروبية واستنارتها وازدهار حضارتها وغلبتها في العالم. فرسخ بطبيعة الحال في العقلية الغربية الاعتقاد الجازم بأن الدين، كما اختبره الغرب، لا يتمشى مع النهضة والتقدم المادي والاكتشاف العلمي. واستمر العلماء الغربيون على هذا الاعتقاد وواصلوا كفاحهم ضد الكنيسة، لإبعادها عن المشروع الحضاري الإنساني، حتى بعد أن نجحوا في تحقيق حرية العلم والفكر من هيمنة السلطات الكهنوتية. فرفض الفكر الغربي تدريجياً، باسم حرية العقل الإنساني كل ما كان يستند إلى الدين من أفكار وقيم، كمسلمة مقبولة أو حتى كقضية علمية مطروحة، مما أدى إلى تصفية المضمون الديني من التعليم والسياسة والقانون، بنسبة تقوية الحركة العلمانية في حياة الإنسان والمجتمع الغربي.

وقد تم تحرر الفكر الغربي من سيادة الدين، وانتقاله إلى الموقف العلماني الكامل عبر مراحل. فكانت الإنجازات التي حققها الغربيون في مجال دراسة الطبيعة وظواهرها، نتيجة لتطبيق المنهج الاستقرائي الذي اقتبسه الغرب من العلماء المسلمين، كما اعترف به المنصفون من مؤرخي الغرب. وهذه الإنجازات

وما تولد عنها من انتصارات ومنافع مادية عاجلة، زادتهم إيماناً بهذا المنهج وصحة تطبيقه على جميع مجالات المعرفة. وقد جاءت بين المرحلتين مرحلة عارضة، كانت فيها مواجهة الفكر الكهنوتي باسم العقلانية، التي ربما أغرم بها الغربيون بتأثير من التيارات الاعتزالية، التي كانت تكتسح الحياة العلمية الإسلامية منذ مطلع القرن التاسع الميلادي وما بعده. ولكن سرعان ما أدرك الفكر الغربي نقصان هذا الاتجاه العقلاني كمنظومة علمية، لأن العقل ومقاييسه لا تكتفي بذاتها، بل تعتمد على إطار نظري معين، وكان هذا الإطار النظري متوفراً للمسلمين في توجيهات الوحي الإلهي، ولم يكن مثل هذا الإطار النظري الواضح باقياً عندهم، لخروجهم على الكنيسة ومعتقداتها ومعطياتها. فكانت نتيجة ذلك تحول التأكيد من العقل والجدليات المنطقية إلى نفس الأدوات الاستقرائية، التي اعتمدوا عليها في دراسة الطبيعة؛ فانتقلوا تدريجياً من العقلانية إلى استخدام المنهج التجريبي، أو إلى الجمع بينهما في دراسة الظواهر الاجتماعية. وكان أيضاً من أسباب هذا الانتقال الصدارة التي حصلت للعلوم الطبيعية بين جملة المعارف، التي سميت في البداية بالفلسفة الطبيعية، واعتبرها فرانسيس بيكن أفضل مصادر المعرفة.

وجاء اختيار المنهج الاستقرائي في حياة المجتمع الغربي بتقدم هائل، أذهل الإنسان الغربي الذي كان يألف استغلال الأباطرة، واستخفاف القساوسة منذ قرون، مما فتح المجال للتقدم السريع في الصناعات والتقنيات والتكاثر في المنافع والمرافق. وازداد في غضون هذا التوسع المادي البحث عن المواد الأولية والمواد الطبيعية في العالم، الذي أدى إلى التسابق في الاستعمار. كما تم في هذه المرحلة اكتشاف أمريكا، وبدأت المنافسة بين الأمم الأوروبية في كسب أسباب القوة، وجاء تبرير هذه المنافسة والأنانية الاجتماعية وترسيخها من خلال نظريات القومية والاقتصاد الرأسمالي الحر. فالمرحلة العلمية الغربية التي بدأت من مقاومة

السلطة المطلقة للكنيسة، انتهت إلى اتباع المنهج التجريبي كمصدر مطلق للمعرفة. وكما ذكرنا من قبل جاءت بين المرحلتين مرحلة انتقالية، ترقت فيها العلوم الإنسانية، فازداد التأكيد فيها على كل ما يحقق مصلحة الإنسان. والعلم أصبح معياره العقل والوجدان والفكر الإنساني المركب منهما، وكانت غاية العلم بناء الشخصية وتكميل الملكات الإنسانية العقلية والفنية والأدبية والأخلاقية، لكي يكون الإنسان كائناً نافعاً للمجتمع، فكانت بعض الأفكار المرتبطة بالتراث الديني الفائت مازالت باقية إلى حد ما في هذه المرحلة، فكون العلم وسيلة لبناء الشخصية مثلاً يتضمن الاعتراف بأن الإنسان ينقصه شيء يكتمل بالمعرفة. فالمعرفة أرفع من الإنسان وهي وسيلة لغاية سامية وهي الوصول إلى الحق، فإذا عرف الحق وجب على الإنسان العمل به والتمثل له، والتخلق بالأخلاق التي توحي بها المعرفة، لكي تكتمل بها شخصية الإنسان. وكان هذا العهد أيضاً عهد ازدهار الفن والعبقريات الأدبية والملكات الشخصية. وكان الفن يمثل حقيقة ورائية خارجة عن الوجود المادي والظواهر الطبيعية، وبالفن حاول الفنان تعبيره عن بعض الجوانب لهذه الحقيقة الورائية المخيفة. فالخصائص المذكورة لهذه المرحلة الانتقالية بين العهد الكهنوتي والعهد التجريبي تشير إلى بقاء معان ميتافيزيقية، ومفاهيم ذات أصل ديني إلى حد كبير.

وفي الوقت نفسه استمر غرام الفكر الغربي بالحرية على الصعيدين؛ السياسي والعلمي. وكانت نتيجة ذلك أن اعتبر المجتمع الغربي تدريجياً مبدأ الحرية الكاملة، المحك الوحيد لتقييم كل شيء، في مجال الفكر والسلوك الأخلاقي من التوجيه الديني، وفي مجال الاجتماع والسياسة من استبداد الملوك والأباطرة. وانطبع تصور التاريخ أيضاً لدى المفكرين الغربيين بهذه التجربة، التي حصلت في المجتمع الغربي في صراعه مع السلطات الكهنوتية والملكية. فالتاريخ الإنساني

كله، صار منقسماً عندهم إلى عهود ثلاثة على سبيل التلازم، كأنهم قالوا: حيثما وجد اجتماع إنساني في حيز التاريخ فثمة هذه العهود الثلاثة أي: ١) العهد الابتدائي الذي يرادف أو يصادف العهد الديني، وفيه تحتل العقيدة بالغيبيات والرسوم الدينية المكانة المركزية في الحياة، ثم يكون لزاماً على التاريخ أن يتحول إلى، ٢) عهد العقلانية والميتافيزيقا، من خلال هاتين المرحلتين الحتميتين .كما يمر الفرد بالطفولة والمراهقة لكي يصل إلى الشباب، كذلك يدخل التاريخ الإنساني في نهاية المطاف، ٣) عهد الاستنارة والنهضة والمعرفة العلمية، أو كما قال آخرون منهم، يمر المجتمع الإنساني بعهود الهمجية والدين والأبطال، قبل أن يرقى إلى المرحلة التي هي قمة الثقافة والحضارة الإنسانية.

ويمكن أن نقول إن الفكر الغربي بعد أن تبرأ عن فكرة الدين أساساً، تقوى عنده الاستعداد في تلك المرحلة التاريخية، لأن يرحب بكل رأي أو نظرية تساعده على إقامة بدائل لكل ما سبق رفضه من معطيات الدين، لملء الفراغ الذي نشأ من تدهور الكنيسة وتقهقر رجالها أمام السيل الجارف للعلمنة. فالترحاب الذي لقيه تصور التطور، كما في نظرية دارون، وما شابه ذلك من قبل الأوساط العلمية الأوروبية، كان تجاوباً طبيعياً من الفكر الطاغي على الرؤية الدينية للإنسان والحياة، فكان يهمه آنذاك إيجاد نظرية علمية تعوض عن الدين في تفسير الوجود الإنساني والظواهر الطبيعية، دون وساطة الإله والآخرة والغيبيات. وهكذا تعاطف الفكر الغربي مع نظريات سيجموند فرويد، الذي قام بتصفية المحتوى الروحي من شخصية الإنسان، وتسويته بالحيوان فأكد بذلك هذا التيار الفكري، وساعده على تفسير المخلوق البشري دون الخالق المطلق، ودون أي غاية سامية. فكما يقول الفيلسوف الوجودي الفرنسي البير كامو إن كل شيء يكون صحيحاً، وكافة المشاكل العلمية سوف تحل إذا أخرج الإله من خطة هذا الكون، لأنه مع التمسك بفكرة الخالق المطلق خارج التجربة الإنسانية، ووراء دائرة العقل الإنساني، لا يمكن لأي

فكر أن يقر مبدأ الحرية المطلقة للإنسان. أما بعد الجحود بالإله، "فيستريح" الإنسان من عهدة التكليف، ويبرىء نفسه من ذمة الأخلاق المبنية على أية قيم دائمة أو مثل ثابتة.

وهكذا تدرج الفكر الغربي في رحلته المعرفية من الرؤية الدينية، التي كانت سائدة في أوروبا خلال القرون الوسطى، إلى استبداد الرؤية التجريبية واستقلالها بالمعرفة، واكتفائها بالوصول إلى الحقيقة، ورفض كل أمر لا يستند إلى المشاهدة بالحواس، ولم يبق نتيجة لهذا الموقف أي أساس لقيم أخلاقية ثابتة، وصار كل شيء من هذا القبيل نسبياً أو شخصياً أو ذاتياً، غير خاضع لأصول محكمة وضوابط معينة يتفق عليها الجميع، ويستند إليها كل ما يضبط السلوك الإنساني من قوانين أخلاقية، وانتهى هذا التطور إلى اعتبار هذا العالم عَالَماً آلياً يسير تلقائياً بطريقة ميكانيكية، دون تدخل الإرادة الإلهية، ودون أي اعتراف بحاجة الإنسان إلى الالتزام بمقتضيات هذه الإرادة. كما تم في هذا الإطار الفكري اعتبار الإنسان جزءاً لا يتجزأ من هذا العالم المادي؛ خاضعاً كغيره من أجزاء العالم الطبيعي إلى قوانين العملية الآلية. فكما يتم تفسير العالم بمعرفة القوانين التي تكشف الربط بين الأسباب والمسببات، فهكذا يمكن فهم السلوك الإنساني بمراقبة تجاوباته وردود فعله إزاء الحوادث، والظروف التي يتفاعل معها الكائن البشري. ومن خلال هذه المراقبة وحدها يمكن استنتاج القوانين القطعية، التي توضح هذا السلوك وتجعل هذه القوانين قابلة للتنبؤ أو صالحة لما يسمى بالهندسة الاجتماعية.

وكما يمكن فهم الطبيعة وإدراج نتائج المشاهدة والتجربة في ظواهرها، واكتشاف القوانين التي تسيرها، كذلك يمكن لنا أن نفهم الظواهر الاجتماعية كافة التي تبرز في حيز التاريخ، بملاحظة الأفعال والتجاوبات الإنسانية واستخراج

القوانين العلمية منها، وكما يمكن لنا فهم أنواع السلوك الحيواني، بحشد المعلومات الحاصلة من مراقبة أعمالها وعاداتها، كذلك يمكن تفسير أشكال السيرة الإنسانية كافة، على اختلاف نوعياتها بجمع المعلومات المبنية على المشاهدة وتحليلها وحدها، فلا يحتاج هذا العالم بما فيه الإنسان إلى الرجوع إلى أي مصدر خارجي، وراء التجربة والمشاهدة لأجل فهمه وتفسيره. "فنقطة الاختلاف بين ما هو إنساني وغير إنساني -من منظور علماني- هو اختلاف في الدرجة لا في النوع، في الكم لا في الكيف. ومن ثم يمكن تفسير الإنسان؛ كل الإنسان بما هو غير إنساني، أو من خلال القوانين المادية والطبيعية العامة، التي تسري على كل الأشياء وكافة الظواهر" (عبد الوهاب المسيري، "العلمانية رؤية معرفية" تحت الطبع، مجلة الدراسات الإسلامية، عدد الخريف، ١٩٩٤م).

وفي ضوء هذه المنهجية "العلمية" لتفسير السلوك الآلي للإنسان، صار علم النفس مثلاً "مجموعة من الدوافع النفسية التي تترجم نفسها إلى سلوك يمكن فهمه وتفسيره، عن طريق نماذج مادية تفترض أنه في نهاية الأمر جهاز عصبي، وغدد وخلايا وغرائز ودوافع بيولوجية.. فالعلوم الاجتماعية الآن هي علوم ترصد الحقائق المحسوسة المادية، ومن خلال رصد الحقائق المادية وتجميعها، تصوغ الفرضيات فالنظريات فالقوانين العامة، التي تشكل أعلى درجات المعرفة من منظور هذه العلوم" (راجع المصدر نفسه).

الموقف الإسلامي من العلوم الاجتماعية الغربية

ولكن هل ينبغي لنا، نحن المسلمين، تجاهل هذا الرصيد الهائل من المعرفة والمعلومات والآراء تماماً؟ بحيث لا نسمح لأنفسنا فرصة للاطلاع على نتائج العلوم الاجتماعية، وأن لا ندخل في أي حوار أو نقاش مع أصحابها، على الرغم من غلبة

الحضارة الغربية التي تستند إلى هذه العلوم في عالم اليوم، وعلى الرغم من نفوذ هذه العلوم ونتائجها في عقليات المسلمين ونفسياتهم، والمعلوم أن أبناء الأمة الذين يتربون على المناهج التربوية المطبعة بهذه العلوم تتكون لديهم عقلية متأثرة برؤيتها الكونية، وتغير موازين فكرهم من معايير الإسلام إلى مقاييس هذا الفكر. فكثيراً ما يرون المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وتنقلب شخصياتهم من أسوة الإسلام إلى قدوة الغرب، فهلا آن الأوان لتوجيه هؤلاء الشباب والأجيال، الذين يرتبط بهم مستقبل هذه الأمة؛ فنخوض هذا المجال العلمي لكي نقوم بدراسة هذه العلوم وتقييم مقدماتها ونتائجها، لنتخذ من ادعاءاتها موقفاً إسلامياً صحيحاً، ونقوم ببيان هذا الموقف بلغة هذا العصر معترفين في الوقت نفسه بأهمية هذه العلوم وفائدتها العلمية بكل تسامح ورحابة صدر.

كما لا يجوز أن نتقبل هذه العلوم، ونقلد الأفكار والاتجاهات السلوكية، التي تنبثق منها تقليداً أعمى، وننشرها بين شبابنا وأجيالنا المسلمة دون أن نخضعها إلى دراسة ناقدة، تميز صحيحها من سقيمها ونافعها من ضارها. وهذا ما فعله السلف حينما واجه المسلمون الأوائل تيارات الفكر والمعرفة اليونانية، فلم يمنعوا الإقبال على هذه العلوم والاطلاع عليها. كما لم يتجاهلوها تماماً، ولم يسمحوا بجميع مقدماتها وأساليبها الجدلية ونتائجها بأن تنشر وتقبل بين الأوساط الأكاديمية الاسلامية دون أي فحص ونقد. بل واجهوها مواجهة شجاعة معتمدين على أنفسهم، واثقين من سلامة فكرهم معتزين برسالتهم الحضارية، فلم يشعروا بخطر الاندماج الكامل في حالة التعامل مع هذه العلوم والأفكار، ولكن يجب الانتباه في الوقت نفسه، أن هناك حالة نموذجية مثالية تفترضها الرؤية المعرفية الغربية، وهي منبثقة من واقع التجربة التاريخية للمجتمع الغربي، وتشتمل على مجموعة المعايير والمقاصد، التي تسود المجتمع الغربيين العلماني المادي

الليبرالي الرأسمالي الديمقراطي. فمع الادعاء بالموضوعية المطلقة في منهجية العلوم الاجتماعية يبقى البعد الذاتي عاملاً مؤثراً، لا ينفك عن الباحث الاجتماعي، كما وجد الاعتراف بذلك لدى بعض العلماء الغربين أنفسهم وخاصة لدى المنتمين إلى مدرسة "ما بعد الحداثة". بل على الأصح لا يمكن لأي مبادرة علمية اكتشافية إنسانية أن تتحرر عن الذاتية. فعلم الإنسان مركب من الذاتية والموضوعية. والبعد الذاتي هنا هو إيمان الباحث الاجتماعي الحديث بأن الحالة المثالية في أي مجتمع إنساني، هي الحالة التي وصل إليها المجتمع الغربي عبر قرون، وولاؤه المطلق لكل من يشترك معه في الإيمان بهذه الطريقة المثلى، وهذه الذاتية تؤثر بصورة فعالة في نتائج البحث.

والسؤال المطروح هو: أين نقف من هذه القدوة التي تختلف اختلافاً جوهرياً مع القدوة المثالية التي أقامها الإسلام، وجسدها في التاريخ في أسوة الرسول ﷺ، وسيرة المجتمع الذي أنشأه الرسول ﷺ بتوجيه الوحي الإلهي؟ وتزداد أهمية هذا السؤال في سياق مشكلة التربية الإسلامية المعاصرة. فأمامنا مجموعة من المعارف تطلق عليها العلوم الإسلامية، التي نشأت وتطورت وتشعبت في محيط حضاري معين، وفي بيئة اجتماعية خاصة وتشربت بروح إسلامية سرت في هذه العلوم، وجرت في مناهجها وحافظت على وحدتها ونسقها الفكري، وغائيتها واستمراريتها التاريخية، وهي علوم انبثقت من جراء التجربة النبوية في تلقي الرسالة الخالدة من السماء، وتوضيح إطارها التطبيقي وترويج قيمها الروحية والأخلاقية في الواقع الفردي والاجتماعي، وإيجاد إمكانيات فكرية وعملية لبناء حضارة إسلامية متكاملة، قامت بأداء دورها التوجيهي الفعال في المسيرة التاريخية للحضارة الإنسانية. فإذا كانت العلوم الاجتماعية الغربية ناتجة من التجربة التاريخية للمجتمع الغربي، فإن العلوم الإسلامية نابعة من التجربة التاريخية للحضارة

الإسلامية. فكما وجه الوحي والإرشاد النبوي التيار التاريخي الذي ساعد المسلمين الأوائل على بناء الحضارة الإسلامية، وتحقيق كافة الإنجازات التي تمت في إطار الرسالة الحضارية للإسلام، فكذلك وجدت مجموعة الأوضاع والظروف التاريخية التي أسهم في تطويرها قادة الفكر والمعرفة الغربية عبر القرون، وساعدت شعوب الغرب على بناء الحضارة الحديثة في ما بعد العهد الصناعي، والتي تقوم على أركان وأعمدة مفاخر التراث الغربي في العلوم والفكر والفن والسياسة والاقتصاد والاجتماع. فهي بمجموعها تشكل أركان هذه الحضارة العلمانية المادية وأعمدتها. فكل ما يشتمل عليه علم السياسة، مثلاً إن هو إلا تنظير للتجربة الغربية في السياسة، من الصراع بين الحاكم والمحكوم إلى انتزاع الحقوق من الملوك والأباطرة؛ وعلم الاقتصاد هو تنظير لما تم في الحياة الغربية من تجارب ومعاملات اقتصادية. فكما تنشأ اللغة أولاً وتتوسع وتتطور فيها الصيغ والتعابير، وتترقى فيها المعايير البلاغية ثم يأتي بعد ذلك أشخاص أولو عبقريات لغوية خاصة، يقومون باستخراج قواعد النحو والصرف ومقاييس اللغة ومعايير البلاغة من استعمال أهل اللسان، الذي يعتبر هو العمدة في علوم اللغة، فكذلك علاقة العلوم الاجتماعية بالتجربة الاجتماعية الغربية. فهذه العلوم راسخة في هذه التجربة، وهذه التجربة لصيقة بها. وكذلك العلوم الإسلامية تقف الموقف نفسه من السيرة النبوية والوظيفة التاريخية التي قام بأدائها الرسول ﷺ في تلقي الهداية من الله، وتعليمها للمؤمنين وتزكيتهم وتربيتهم على أصولها، وإنشاء مجتمع إنساني عادل، روحي مثالي طبقاً للهداية الإلهية، وتحقيقاً لمقاصد الخلافة. وهذا ما يفسر لنا أهمية ملاحظة الإمام ولي الله الدهلوي المهمة في مقدمة كتابه " "حجة الله البالغة" عن صدارة علوم الحديث في المعارف الإسلامية كافة:

"إن عمدة العلوم اليقينية ورأسها، ومبنى الفنون الدينية وأساسها هو علم الحديث، الذي يذكر فيه ما صدر من أفضل المرسلين ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين، من قول أو فعل أو تقرير. فهي مصابيح الدجى ومعالم الهدى وبمنزلة البدر المنير. من انقاد لها ووعى فقد رشد واهتدى وأوتي الخير الكثير، ومن أعرض عنها وتولى فقد ضل وغوى وما زاد نفسه إلا التخسير"[1].

وعندما كان الرسول ﷺ موجوداً في التاريخ، وكان يقوم بأداء مهمته في بناء الحضارة، وتوجيه المجتمع وتربية المؤمنين وتزكيتهم خلال ٢٣ سنة، لم يكن الناس بحاجة إلى العلوم الإسلامية التي تطورت فيما بعد، كما لم يكن العرب الأوائل بحاجة إلى سيبويه والفراء لتعلم اللغة، ولمعرفة الأساليب البيانية فيها.

فإذا كان هذا هو الفرق بين منبع العلوم الإسلامية ومصدر العلوم الغربية، فما الموقف الإسلامي الأنسب إزاء هذه المشكلة؟ أي مشكلة إدخال كل من المعرفتين في منهج تربوي إسلامي موحد، يهدف إلى تحقيق غايات الحضارة الإسلامية والاستفادة في سبيل ذلك من مصادر الحضارة الأخرى، على شروط حضارتنا وطبقاً لمقاصد ديننا. ولا يمكن طبعاً ولا يجوز لأحد أن يقول: "تجاهلوا هذه العلوم واكتفوا بما عندكم". فإن هذا غير صحيح، وغير مطلوب لأسباب عدة لا تخفى على أحد، ولكن المطلوب -كما تم عليه شبه الإجماع في عصرنا- هو إيجاد المنهجية للتعامل الصحيح مع العلوم الاجتماعية لتكون مطابقة لمقاصد الدين الإسلامي. ولكن يجب أن نشتري هذه السلعة بشروطنا وبمقاييسنا لا بشروط البائعين ومقاييسهم. ومن أهم الأسئلة التي تطرح في هذا الصدد: هل يمكن التوفيق بين المعرفتين؟ المعرفة

---

[1] انظر حجة الله البالغة، طبعة القاهرة، التاريخ غير مذكور، المقدمة، المجلد الأول، تحقيق: سيد سابق، ص٢.

التي تقوم على دراسة الضوابط والقيم والمثل التي فرضها الله تعالى على عباده، والمعرفة الاجتماعية التي لا تبحث عن أي ضوابط أو قيم بذاتها، بل تبحث عن ألوان السلوك الاجتماعي وأشكاله وعوامله، كما تظهر هي في واقع الحياة البشرية، فلا تشتغل هذه المعرفة بما ينبغي أن يكونه سلوك الإنسان، بل تبحث عما يكونه سلوكه في واقع الأمر، لكي يمكن التنبؤ بما يتوقع حدوثه في المستقبل.

ولا يسع الفكر الإسلامي المعاصر أن يتجاهل العلوم الاجتماعية الغربية، كما لا يمكنه أن يقلد هذه العلوم تقليداً اعمى. كما ينبغي أن لا يفوتنا أن هذه العلوم ونتائجها ليست خالية من الفائدة تماماً. فكثير مما وصلت إليه هذه العلوم في دراستها للظواهر الإجتماعية، ورصد المعلومات عنها وتحليل السلوك الإنساني، على أساس هذه المعلومات، قد يكون مفيداً لنا من ناحية كون هذا السلوك الإنساني مطابقاً أو غير مطابق للضوابط التي نؤمن بها. فالمعلوم أن الدين الإسلامي -هو أساساً- يعنى بإيجاد التوافق بين إرادة الإنسان وحكم الله، والإنسان لا يمكنه أن يحقق الفلاح في العاجلة والسعادة في الآجلة إلا بنسبة هذا التوافق، وما لا يخفى على أحد أن الإنسان مع ادعائه بالإيمان وإقراره بالالتزام بشرع الله، كثيراً ما ينحرف عن الصراط السوي، ويضل في متاهات الأهواء والشهوات والمصالح العاجلة، التي توسع الفجوة بين إرادته ومرضاة الله. فمعرفة الدوافع التي توجه سلوك الإنسان، والنزعات التي تقود الإنسان إلى جهات مختلفة، ينبغي أن تشكل مجالاً رئيسياً للدراسة الإسلامية. فالحاجة ماسة إلى استعراض كل ما يتوفر لدى العلوم الاجتماعية الغربية من معلومات، لكي نستفيد من نتائجها التي تفسر دوافع السلوك الإنساني، ولو كان هذا التفسير جزئياً ناقصاً.

فعلى سبيل المثال، إذا كان الإسلام يهدف إلى توجيه الإنسان إلى سلوك اقتصادي معين، يؤدي إلى نيل غاياته في إقامة العدل الاجتماعي الكفيل بتحقيق مصالح الفلاح في الدنيا والسعادة في الآخرة، فإن الباحث الإسلامي لا بد له من أن يعرف الأحوال والظروف، والأوضاع والعوامل التي تؤثر عادة في سلوكه الاقتصادي، لكي يتوصل من خلال هذه المعرفة إلى إيجاد السبل، لتوفيق هذا السلوك بغايات الإسلام. فسرعان ما يرغب أحد فيما ينبغي أن يكون سلوك الإنسان عليه، في أي فرع من فروع النشاط الإنساني، ويهمه في الوقت نفسه الاطلاع على ماهية السلوك الموجود بالفعل.

وإذا كان المعلم الإسلامي يبحث عن الطرائق والوسائل، التي يمكن استخدامها لإنجاح عمليته التربوية في إطار برنامج تعليمي إسلامي، يهدف إلى تكوين شخصية إسلامية وتشكيل عقلية موافقة لمقاصد الإسلام، ونفسية مندفعة إلى نيل غايات الحضارة الإسلامية في هذا الكون، فلا بأس من الاستفادة من خبرات معلم فرنسي، وتجارب مدرب إيطالي في جوانب وظيفية من هذه العملية التعليمية، ولو كانت أهداف المعلمين الفرنسيين أو الإيطاليين النهائية متعارضة، أو مغايرة لأهداف المعلم الإسلامي.

كما يمكن للعلماء المسلمين المضطلعين بالمعرفة الإسلامية أن يتعاملوا مع رصيد المعلومات المتوفرة لدى العلوم الاجتماعية الغربية، كمواد أولية ينفع استخدامها في المرحلة العارضة، لتوضيح جوانب تتصل بالنزعات السلوكية الفعلية في حياة الفرد والمجتمع، التي يراد تطبيقها بضوابط الإسلام.

الحياة الإسلامية ضرورية لنشأة العلوم الإجتماعية الإسلامية

يجب في الوقت نفسه البحث الدقيق عن كل ما يتوفر في العلوم الإسلامية ؛ علوم القرآن والسنة والفقه والأصول والكلام، من التوجيهات أو المفاهيم التي لها صلة ما بالقضايا التي تدرس في العلوم الاجتماعية. والخطوة الأولى في هذا الصدد -التي ظهرت البوادر إلى اتخاذها في الأوساط الأكاديمية الإسلامية- هو إعادة تصنيف محتويات العلوم الإسلامية، لكي تكون توجيهات الإسلام والفكر الإسلامي في متناول الباحث الاجتماعي المسلم، ويمكنه أن يقارن بين نتائج العلوم الاجتماعية الغربية، وبين هذه التوجيهات في قيامه بنقد هذه النتائج والأخذ والرد. والحالة المثالية، كما نراها، أن ينطلق إنشاء العلوم الاجتماعية من الرؤية الكونية الإسلامية، وأن تؤسس منهجية البحث فيها على مقدمات إسلامية، يتم استنباطها من ضوابط القرآن والسنة ومسلماتها في تصور الإنسان والحياة والحقيقة. ولكن لا يمكن تعطيل النشاط العلمي والفكري لإقامة الحضارة الإسلامية في انتظار الحالة المثالية. والحالة المثالية لا يمكن حصولها إلا عند قيام الحضارة الإسلامية وأدائها دوراً رائداً قيادياً في التاريخ. فمن البديهي أنه لا يمكن نشأة العلوم والفنون، وتطور الأفكار والنظريات المقتبسة من مناهل الهدي الإلهي ومنابع السنة النبوية المطهرة، إلا إذا تم تطبيق الأحكام الدينية، وتحكيم القيم والمثل الإسلامية في حياة الأفراد والمجتمع. فنهضة العلوم الإسلامية مرتبطة إلى حد كبير بالتنفيذ العلمي لمباديء الحياة الإسلامية. كما لا يمكن أن تحيي روح الاجتهاد في فقه الشريعة دون تطبيق الشريعة في حياة الناس، كذلك لا يمكن إنشاء العلوم الاجتماعية بروحها الإسلامية الحقيقية إلا إذا قام المجتمع الإسلامي في واقع حياة الناس، قياماً حقيقياً وأقبل العلماء والمفكرون على دراسة القضايا الاجتماعية من منطلق الرؤية الكونية الإسلامية، وفي الإطار المرجعي للإسلام. فلو لم يحصل في

أوروبا أي تغير اجتماعي، أو تحول سياسي أو نشاط اقتصادي من منطلق رؤية كونية معينة، لما أمكن لعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد أن تنشأ أو تتطور كما نشأت وتطورت فعلاً. ولذلك كثيراً ما نسمع الانتقادات الموجهة للاقتصاد الإسلامي أنه شكل معدل للاقتصاد الرأسمالي الغربي، وأن كثيراً من نتائجه في أصلها مرتبط بمسلمات الفكر الاقتصادي الغربي، مع أن المطلوب هو أن تنطلق كافة نظرياته وافتراضاته ونتائجه وأشكاله واستراتيجياته من مسلمات الحضارة الإسلامية. فلعل السبب الرئيسي في وقوع الاقتصاد الإسلامي في أزمة الهوية، هو عدم توفر البيئة الاقتصادية العلمية، كما يتصور نشأتها في سياق الحضارة الإسلامية. وحينما تبرز هذه البيئة إلى السطح وتترجم المبادىء والنظريات والأهداف الإسلامية إلى واقع النشاط الاقتصادي، بالجدية والفعالية المطلوبة، فسوف يستعيد الاقتصاد الإسلامي هويته المستقلة بالمعنى الحقيقي.

وهكذا سوف يتم إنشاء العلوم الاجتماعية جنباً إلى جنب، مع إحياء الرؤية الكونية الإسلامية حينما تصحو الحضارة الإسلامية من سباتها، وتخرج من عزلتها، لتقوم بأداء وظيفتها التاريخية بتطبيق المشروع الاجتماعي الإسلامي بكل أصالته وفعاليته وديناميكيته وشموله في واقع الحياة الإنسانية .